مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 7 / العدد: 2 (2022)، ص 307-318

الفكر الأصولي المالكي بالأندلس وإسهامات الشاطبي في تطويره

The fundamentalist Maliki thought in Andalusia and Shatby's contributions to its development.

حسناوي عيسى*، جامعة أبو بكر بلقايد (تلمسان)،hasaissa9@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/ 17 تاريخ القبول: 28 /09/ 2022 تاريخ النشر: 31 /12/ 2022

ملخص:

يتناول هذا البحث بيان مكانة علم أصول الفقه بالقطر الأندلسي، والتعريف بأهم خصائصه المعرفية؛ وهذا ببيان البنية الفكرية المكونة له سواء ما تعلق منها بالجانب الببليوغرافي أو المنهجي أو الموضوعي، لينتقل بعدها إلى بيان جهود الشاطبي في خدمة هذا الفكر والنهوض به وتطويره سواء من الجهة المنهجية بإبداعاته التي ضمَّنها كتابه الموافقات، أو الشقِّ الموضوعي وذلك بآرائه النيرة وأفكاره المبتكرة.

وقد خلص إلى مجموعة من النتائج منها: أن الفكر الأصوليّ الأندلسيّ مر بمرحلتين: مرحلة ضعفٍ وقلّةٍ، ومرحلة توهّجٍ وقوّةٍ، ومنها أن المصنفات الأصوليّة الأندلسيّة تميزت بجملةٍ من الخصاص المنهجيّة والموضوعية المتنوّعة، ومنها أن الشاطبي تنوعت إسهاماته بين الإسهام المنهجيّ و الموضوعيّ، فكان له بذلك الفضل في النّهوض بعلم أصول الفقه في هذا القطر.

كلمات مفتاحية: الفكر الأصولي، المالكية، الأندلس، الشاطبي، التطور.

Abstract:

This research deals with the status of the science of jurisprudence in the Andalusian country, and the definition of its most important cognitive characteristics; This is by explaining the intellectual structure that composes it, whether related to thebibliographical, methodological or objective aspect, then moving on to explaining the efforts of Al-Shatibi in serving this thought, advancing it and developing it, whether from the methodological aspect with his creations included in his book Al-Muwafakat, or the objective part, with his bright opinions and innovative ideas

He concluded with a set of results, including: The Andalusian fundamentalist thought went through two stages: a stage of weakness and lack, and a stage of brilliance and strength, including that Andalusian fundamentalist works were characterized by a set of various methodological and objective characteristics, including that Al- Shatibi's contributions varied between the methodological and the subject. Credit for advancing the science of jurisprudence in this country.

Keywords: fundamentalist thought; malikiyah; andalus; shatibiy; devlopment.

* حسناوي عيسى

. مقدمة:

باسم الله الرّحمن الرّحيم وصلّى الله علي نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم

وبعد.

فإنّ بلاد الأندلس تعتبر من مغارس العلم التي أينعت بها أشجاره، وتهدّلت ثماره، وتفتّحت أزهاره، حتى غدت روضةً فيها من كلّ علمٍ أحسنه، وشهود ذلك ما حملته كتب التّواريخ والتّراجم من أسماء أبناء هذا القطر ممّن كانوا غرّةً في جبين علوم اللّغة وعلوم الشّريعة وغيرها من العلوم، وما نوّهت به من نتاج فكرهم، وحصائد نظرهم، من دواوين لم تمح حوادث الزّمان رفيع شأنها وعظيم خبرها.

وبعد سماع هذا الخبر يتسلّل إلى فكر من تجمعه مع علم أصول الفقه رحم تساؤل عن حال هذا العلم في هذه النّاحية؟ ومدى منزلته بين العلوم المنتشرة؟ وعن أهمّ خصائصه ومزاياه؟، كما يتشوف بعد سماعه باسم ابنٍ من أبناء هذا القطر ممّن عظّمه علماء عصرنا وعرفوا له قدره في علم أصول الفقه، وأقصد الشّاطبيّ، أن يعرف مدى إسهامه في تطوير عجلة العلم، والرقيّ به في هذه البلاد؟.

ولأهمية هذه التّساؤلات وما يحمله الجواب عنها من إحياء ذكر علم حبيبٍ في بلدٍ حبيبٍ، والتّنويه بجهود أحد أعلامه وأئمّته في النّهوض به، أحببت أن أسهم في الجواب على ما أمكن منها، وقد جاء بحثي هادفا لبيان منزلة علم أصول الفقه بهذا القطر، وعن أهم خصائصه الببليوغرافية والمنهجية والموضوعية، وعن أبرز إسهامات الشاطبي في تطويره من خلال كتابه الموافقات.

والله أسأل التّوفيق والسّداد إنه على كل شيء قدير.

2. خصائص الفكر الأصوليّ بالأندلس.

لقد تميّز الفكر الأصولي بالأندلس بجملة خصائص تنوّعت في اعتباراتها، وتباينت في أماراتها، وتمايزت في متعلّقاتها، والوقوف عليها من الأهميّة بمكان، إذ بها تتجلى لنا الصّورة التي كان عليها البحث الأصوليّ في هذا القطر، وتمكّننا من الوقوف على مكامن القوّة والضّعف فيه، وفيما يأتي بيان لهذا المقصود.

1.2مكانة علم أصول الفقه في القطر الأندلسيّ وخصائصه البيبليوغرافية .

إن موقف أهل الأندلس من علم أصول الفقه يمكن أن يقسّم إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل الباجيّ(ت:474ه) ومرحلة ما بعده، أما المرحلة التي قبله فقد غلب على أهل القطر فيها الاعتناء بالفروع وبحثها والتوّسع فيها، مع الإقلال من النّظر في أصولها التي يحتاج إحكامها إلى الإحاطة بعلم أصول الفقه الذي كان شبه منعدمٍ في هذه النّاحية، وقد قرّر هذه الحقيقة التّاريخيّة ابن عبد البرّ الأندلسيّ(ت:463ه) -رحمه الله- فقال وهو يتحدث عن الاجتهاد واستنباط المسائل من الأصول " وعلى هذا النّاس في كل بلد إلا عندنا -كما شاء ربنا-، وعند من سلك سبيلنا من أهل المغرب، فإنّهم لا يقيمون علّةً ولا يعرفون للقول وجهاً ، وحسب أحدِهم أن يقول رواية لفلان ورواية لفلان ، ومن خالف عندهم الرّواية التي لا يقف على معناها وأصلها وصحّة وجهها ، فكأنه قد خالف نصّ الكتاب وثابت السّنة، ويجيزون حمل الرّوايات المتضادّة في الحلال والحرام، وذلك خلاف أصل مالكٍ ، وكم لهم من خلاف أصول

مذهبهم مما لو ذكرناه لطال الكتاب بذكره ، ولتقصيرهم عن علم أصول مذهبهم صار أحدهم إذا لقي مخالفاً، ممن يقول بقول أبي حنيفة أو الشّافعيّ أو داود بن عليّ ، أو غيرهم من الفقهاء ، وخالفه في أصل قوله بقي متحيراً ، ولم يكن عنده أكثر من حكاية قول صاحبه فقال: هكذا قال فلان ، وهكذا روينا، ولجأ إلى أن يذكر فضل مالكٍ ومنزلته... " (البر، 1994، صفحة 1134/2) .

ولعلّ الصّدام الفكريّ الذي ولّده احتكاك فقهاء الأندلس مع المدرسة الظّاهرية بعد ظهور محييها وناصرها بالأندلس وهو ابن حزم (ت:456ه) الذي يعتبر من أئمة الأصول، وتحقّق عجزهم أمامه، وكساد بضاعتهم في سوقه، حتى ظهر من يحسن منهم خطابه، ويقوم له مقام الند بما حصله من العلوم بالمشرق وعلى رأسها علم الأصول، وأقصد أبا الوليد الباجي(ت:474ه)، كان سببا في إفاقتهم من رقدتهم التي طال زمنها، ومعرفتهم بفضل هذا العلم، وأنه الصّور الذي يصان به مذهب مالك، لتبدأ من هنا مرحلة ما بعد الباجي(ت:474ه) وفيها عرف أهل الأندلس للعلم حقه، فأكثروا التّصنيف فيه، ونوَّعوا بين شرحٍ، واختصارٍ، ونظمٍ، وكتابٍ مبتكرٍ، وفيما يأتي بيان لشيءٍ من ذلك.

أما عن خصائصه البيبليوغرافية في هذا القطر، فالناظر في كتب التراجم والتواريخ وغيرها يقف على تنوع مصنفات علماء هذه الجهة، ومن أهم ما وقفت عليه منها هو:

ظهور جملة من المصنَّفات المبتكرة: فقد ظهرت في سماء علم أصول الفقه بالقطر الأندلسيّ جملة من المصنّفات التي ابتدعها أصحابها على غير مثالٍ سابقٍ، ومنها (إحكام الفصول) لسليمان بن خلف الباجيّ (ت:474ه)، و (المحصول) لأبي بكر ابن العربيّ (ت:543ه)، و (الجامع لمقاصد علم الأصول) لأحمد بن عمر القرطبيّ (ت:656ه)، و(تقريب الوصول) لمحمد بن أحمد بن جزيّ(ت:741ه) ...وغيرها (ألحيان، 2004، الصفحات 209/6-228).

الاعتناء بشرح كتب أئمّة المتكلّمين من الشّافعيّة: وقد حرص أهل الأصول بالأندلس على شرح أمّهات كتب المتكلّمين، وكان أوّل ما اعتنوا بشرحه منها (برهان) الجويني(ت:478ه)، فشرحه محمد بن مسلم الصّقليّ (ت: بعد 530ه) في كتابٍ سمّاه (البيان لشرح البرهان)، وعلي بن محمد الإشبيليّ (ت:610ه) في (البيان في تنقيح كتاب البرهان) وقد كان يدرسه بمدينة سبتة. (العلمي، 2012، صفحة 229)

ثمّ تحوّلوا بعده إلى مستصفى الغزاليّ(ت:505ه) فشرحه منهم سهل بن محمد الأزديّ الغرناطيّ (ت:639ه)، و أحمد بن محمد الإشبيليّ (647ه)، و الحسين بن عبد الله البلنسيّ (ت:679ه)، و أحمد بن محمّد الغرناطيّ (ت:699ه) (العلمي، 2012، الصفحات 231-232) (ألحيان، 2004، الصفحات 221/6-223).

شرح الكتب التي جمعت خصائص طريقة المتكلّمين والفقهاء: ومن جملة الكتب التي اعتنى أصوليو الأندلس بشرحها، ما جمع منها بين خصائص مدرستي المتكلّمين والفقهاء، وهي ما تعرف بمدرسة الجمع، ومن أهمّ الكتب المالكية التي صنفت على هذا المنهج (شرح تنقيح الفصول) للقرافي(ت:684ه)، وقد شرحه من أهل هذا القطر إبراهيم ابن محمد الخزرجيّ(كان حيا سنة 684ه)، ومحمد ابن إبراهيم البقوريّ (ت:707ه) (العلمي، 2012، صفحة 234).

وضع المختصرات الأصوليّة: تعتبر المختصرات الأصوليّة من جملة أنواع التّصنيف الأصوليّ الذي ظهر في الأندلس، وممّن ألّف وفق هذا المهيع الباجي(ت:474ه) في كتابه (الإشارة) الذي اختصره من كتابه (إحكام الفصول)، و ابن رشد الحفيد(ت:595ه)؛ حيث عمد

إلى مستصفى الغزاليّ(ت:505ه) واختصره في كتاب سمّاه (الضروريّ في أصول الفقه)، و أحمد بن محمد الأزدي الإشبيلي(ت:647ه) وله (مختصر على المستصفى) أيضا. (العلمي، 2012، صفحة 231).

ظهور كتب الرّدود والتّعقّبات: من أنواع التّصنيف الأصوليّ الذي شاع في هذا القطر كتب الرّدود والتّعقّبات التي يقصد بها تقويم بعض الأعمال، أو التصديّ لبعض الأفكار، وممن صنّف لهذا القصد علي بن محمد الإشبيليّ (ت:609ه) في كتابه (الرد على أبي المعاليّ في كتابه البرهان)، وأحمد ابن عبد الله البلنسيّ (ت:658ه) في (تعقيباته على المعالم في أصول الفقه للرازي)، و إبراهيم بن أحمد الخزرجي(كان حيا سنة 684ه) في كتابه (رفع المظالم عن كتاب المعالم) والذي ردّ به على كتاب أحمد ابن عبد الله البلنسيّ السّابق الذّكر. (العلمي، 2012، صفحة 232) (ألحيان، 2004، صفحة 215/6).

ظهور الأجزاء الأصوليّة: والأجزاء الأصوليّة مصنّفات خصّها أصحابها لبحث جزئيّة من مسائل العلم، وممن صنّف على هذا الطّريق، محمّد بن أحمد المرسيّ (ت:599ه) في كتابه (إقليد التّقليد المؤدّي إلى النّظر السّديد)، وعليّ بن محمد الإشبيليّ(ت:610ه) في كتابه (النّاسخ والمنسوخ)، وإبراهيم بن يوسف الأوسيّ (ت:611ه)- في كتابه (مسائل الإجماع). (العلمي، 2012، الصفحات 240-243).

2.2الخصائص المنهجيّة والموضوعية للفكر الأصوليّ المالكيّ بالأندلس.

يعتبر الشقّ المنهجيّ من أهمّ ركائز المنظومة المعرفيّة الأصوليّة، فهو منها بمنزلة الجسد من الرّوح، لا يستطيع الواحد منها أن يستقيم له عيش دون صاحبه، فإن تبيّنت مكانته اتضح مدى ضرورة رصد أهمّ الخصائص المنهجيّة التي اتّصفت بها المصنّفات الأصوليّة الأندلسيّة، وقد اقتصرت منها على ثلاثة نماذج، وهي(إحكام الفصول) للباجيّ(ت:474ه) و(نكت المحصول) لابن العربيّ(ت:543ه) و(تقريب الوصول) لابن جزيّ (ت:741ه) ومن جملة هذه الخصائص:

الخصائص المتعلّقة بالحدود والتّعاريف: إن السّمة البارزة للحدود في المصنّفات المدروسة هي جودة الصّياغة، والابتعاد عن الإطالة في شرح أجزاء الحدّ وبيان محترزاته، وكذا الإقلال من نقل تعاريف السّابقين وتزييفها. (حماد، 1973، صفحة 17) (الشهري، 2005، صفحة 558)

الخصائص المتعلّقة بالتّرتيب والتّقسيم: لقد تميّزت المصنّفات التي بين أيدنا ممّا جادت به قرائح أجلّة أهل الأندلس في هذا الفنّ بالاستقلاليّة في ترتيب مباحث العلم، تعبّر كل منها عن رؤيةٍ واضحةٍ للبنية الهيكليّة المثاليّة التي يجب أن يرتب العلم على نسقها، وأعظمهم تدقيقاً في ذلك ابن جزيّ في تقريبه الذي قسّمه قسمةً متساويةً، فجعله في مقدمةٍ و خمسة فنونٍ، تحت كلّ فنٍّ عشرة أبوابٍ. (الشهري، 2005، الصفحات 353-354) (التركي، 1995، صفحة 144/1)

الخصائص المتعلّقة بالصيّاغة والأسلوب: إن اللّغة التي كتب بها كل من الباجيّ وابن العربيّ وابن جزيٍّ سهلة واضحة في العامّ الغالب، بحيث يستطيع النّاظر في كتبهم تفهّمها دون حاجةٍ لشرحٍ أو حاشيةٍ، و يستثنى من ذلك المواطن التي تكون الصّعوبة ذاتيةً فيها، فلا دخل في هذا الحال للغة المصنّف. (عيسى، 2010، صفحة 273) (المختار، 2002، صفحة 72)

الخصائص المتعلّقة بالاستدلال: لقد اختلفت مناهج الأئمّة الثلاثة في منهج استدلالهم على ما يقررونه من قواعد أصوليّة، فنجد الباجيّ يكثر من الأدلّة النقليّة وينوّع في إعمالها كما شهد بذلك محقّق إحكامه عبد المجيد التّركيّ، فقال "...ثم يحاول نصرة مذهبه

والاستدلال لما يختاره معتمداً على الأمثلة الفقهيّة مستشهداً بها، بعد أن يكون قد دعَّمه بآياتٍ قرآنيّةٍ، أو أحاديث نبويّةٍ، أو أقوال الصّحابة والتّابعين" (التركي، 1995، صفحة 131)، وأما أبو بكر ابن العربيّ فيظهر أنه نوع بين الدّليل النقليّ والعقليّ ، وأحسب أن العقليّ أكثر، ويبقى ابن جزيّ الذي أخلى كتابه من الأدلّة إلّا في القليل النّادر.

الخصائص المتعلّقة بالاتجاه العامّ في التّصنيف: إن النّاظر في المناهج التي سلكها أئمّتنا في مصنّفاتهم يتحقق أنّها متباينة، فنجد الباجيّ في إحكامه يقرب من منهج الفقهاء كما حقّق ذلك عبد المجيد التركيّ فقال "وبهذه المناسبة لا مناص من تعديل حكم ابن خلدون، وذلك اعتباراً بالباجيّ المالكيّ على الأقل، وهو إن كان متكلماً حاذقاً..فطريقته في (إحكام الفصول) مثلاً تبدو لنا أقرب إلى طريقة الفقهاء منها إلى طريقة المتكلّمين" (التركي، 1995، صفحة 131) ، وأما أبوبكر ابن العربيّ فالذي يظهر من صنيعه أنّه يقرب من مدرسة الجمع، يشهد على ذلك جمعه بين التّأصيل لمذهب الإمام وتخريج بعض الفروع الفقهيّة على ما يورده من مسائل أصوليّة، وبين إيراد المسائل الكلاميّة والاستدلال بالأدلّة العقليّة، وقد سلك ابن جزيٍّ الطّريق نفسه، يشهد لذلك قول مولاي الحسن ألحيان "يضاف إلى ما تقدّم أنّ المتأخّرين من الحنفيّة والمالكيّة والشافعيّة قد سلكوا في تدوين مباحث الأصول طريقةً جمعوا فيها بين الطّريقتين السّابقتين... وكان ممّن ألّف من المالكيّة على هذا النّهج أبو القاسم ابن جزيٍّ الغرناطيّ (741ه) في كتابه (تقريب الوصول إلى علم الأصول)". (ألحيان، 2004، صفحة 176/6).

الخصائص المتعلّقة بالعناية بأصول الإمام: من المسائل التي أبلى فيها أئمّتنا البلاء الحسن خدمة أصول الإمام والوقوف على متعلّقاتها، ويعتبر الباجيّ في صدر القائمين على ذلك، إذ قد جعل من مقاصد إحكامه بيان أصول المذهب وتحقيق الأصول المنسوبة لمالك، تشهد على ذلك مقدّمته التي قال فيها "أمّا بعد فإنّك سألتني أن أجمع لك كتاباً في أصول الفقه يشتمل على جمل أقوال المالكيّين ، ويحيط بمشهور مذاهبهم، وبما يعزى من ذلك إلى مالك-رحمه الله-، وبيان حجّة كل طائفة ونصرة الحقّ الذي أذهب إليه...فأجبت سؤالك امتثالاً لأمره تعالى بالتّبيين للناس وكشف الشّبه والالتباس " (الباجي، 2005، صفحة 280)، أما ابن العربيّ وابن جزيّ فإنّهما وإن لم يجعلا مصنفهما صرفاً في بيان أصول الإمام وخدمتها، إلاّ أنّهما بيّنا جملةً من أصول مالكٍ، وصحّحا جملةً ممّا نسب له على غير وجهه. (العربي، 2017، صفحة 341،312،291) (جزي، 2013، الصفحات 185-186)

ومن الجانب المنهجي أنتقل إلى الجانب الموضوعي وهو روح البحث ومادّته، والوقوف عليه من أهمّ المهمّات، وعليه عمدت في هذا الفرع إلى تجلية أهمّ الخصائص الموضوعيّة التي تميّز بها الفكر الأصوليّ المالكيّ الأندلسيّ، وقد وقفت على خاصّيتين من ذلك هما .

ظهور اختياراتٍ وترجيحاتٍ من أصوليّي الأندلس في مدوّناتهم تعبّر عن شخصيّتهم الأصوليّة: إنّ من أجلى خصائص الفكر الموضوعيّ بحاضرة الأندلس وأبرز سماته، هو تنوّع اختيارات أئمّته التي تدل صراحةً على علوّ كعبهم في هذا العلم، ورسوخ قدمهم فيه، ومن جملة هذه الاختيارات:

اختيار الباجيّ أنّ أقلّ الجمع اثنان، واستدلاله على ذلك بإجماع أهل اللّغة على صحّة إجراء اسم الجمع وكنايته على الاثنين؛ وترجيحه أن شريعة من قبلنا شريعة لنا إلا ما تمّ نسخه ،بدليل أمر الله تعالى لنبيّه بذلك في قوله تعالى﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ (الأنعام: ٩٠) ؛ واعتباره الإجماع السّكوتيّ حجةً، واستدلاله على ذلك أنّ العادة مانعة من أن يسمع الجمّ الغفير قولاً يعتقدون بطلانه ثم يمسكون جميعهم عن إنكاره؛ واختياره حجّية سدّ الذرائع مستدلاً على ذلك بمنع الله المؤمنين من مشابهة

الكفّار في قولهم راعنا لما كان يريد منه الكفّار من معنى باطلٍ، مع سلامة قصد المؤمنين، وقد قال الله تعالى في ذلك ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا ﴾ (البقرة: ١٠٤). (الباجي، 2005، صفحة 940،601،600،405).

واختيار ابن العربيّ أن القراءة الشاذّة لا تفيد علماً ولا عملاً، واستدلاله على ذلك بأنّ العمل بالقرآن هو فرع على حصول العلم بطريقه، لأنه مبنيّ على الإعجاز وطريقه التواتر، فإن حصل هذا الأصل نظر في الفرع وهو وجوب العمل؛ و ترجيحه عدم جواز إحداث قول ثالثٍ في حالة اختلاف الصّحابة على قولين، بدليل أن الخواطر والظّنون اتفقت على ترجيح هذين الوجهين ونبذ ماسواهما، فيكون نبذ ماسواها واجباً إلا الأوجه المجمع عليها؛ وذهابه مذهب المصوّبة في مسألة تصويب المجتهدين، مستدلاً على مذهبه بأن التّحليل والتّحريم ليسا بصفاتٍ للمحلّلات ولا للمحرّمات، وإنما هي عبارات عن قول الشارع فيما شرع، وقول المفتي فيما أفتى، فإذا أدى النّاظر النّظر إلى تحليل عينٍ لم يتعلق بالعين من ذلك وصف، وهو مطلوب بالعمل باجتهاده، وبما أدّى إليه نظره والعكس . (العربي، 2017، صفحة 524،429،428،).

واختيار ابن جزيٍّ أن موضوع أصول الفقه هو الأحكام، وذلك أن هذا الفنّ مطلوب لنفسه، وأن بقيّة مباحث العلم مطلوبة لغيرها؛ وترجيحه أن الإجماع السكوتيّ إجماع وحجة، ولم يذكر على اختيار دليلاً ؛ واشتراطه حفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث أصحابه وحفظ أسانيدها لبلوغ رتبة الاجتهاد، وتدليله على ذلك بأن أكثر الأحكام منصوصة في الحديث، فإذا لم يعرف الحديث أفتى بالقياس أو غيره من الأدلّة الضّعيفة وخالف النّص النبويّ . (جزي، 2013، صفحة 191،156،51).

تباين مواقف أهل الأصول الأندلسيّين من امتزاج علم أصول الفقه بعلم الكلام وعلم المنطق من مانعٍ ومجوّزٍ ومفصّلٍ: ومن أبرز الموضوعات الأصوليّة التي يجب رصد موقف أئمة المالكية بالأندلس منها، موقفهم من تمازج علم الأصول بعلم الكلام وعلم المنطق، وأبدأ القول بالباجيّ الذي كان صاحب موقف سلبيٍّ من علوم الأوائل وما اتّصل بها، فقد جاء في وصيته لولديه" وإيّاكما وقراءة شيء من المنطق، وكلام الفلاسفة، فإن ذلك مبنيّ على الكفر والإلحاد، والبعد عن الشّريعة، والإبعاد" (الباجي، 1996، صفحة 18)، وذكر في إحكام الفصول في معرض الرد على قياس الفلاسفة "...ولولا من يعنى بجهالتهم من الأغمار والأحداث، لنزّهنا كتابنا عن ذكر الفلاسفة، ولكن قد نشأ أغمار وأحداث جهال عدلوا عن قراءة الشّرائع وأحكام الكتاب والسّنة، إلى قراءة الجهالات من المنطق، واعتقدوا صحّتها، وعوّلوا على متضمّنها، دون أن يقرؤوا أقوال خصومهم من أهل الشّرائع الذين أحكموا هذا الباب، وحقّقوا معانيه..." (الباجي، 2005، الصفحات 536/2-537) ،ومن نصوصه هذه يعرف مدى رفضه القاطع لتعلم علم المنطق وبحث مسائله ومزجه مع علم أصول الفقه، ويبقى علم الكلام الذي يظهر للناظر في إحكام الفصول للباجي أنه أخلاه من مسائله في العام الغالب أيضا، وقد شهد بهذا عبد السلام بلاجي إذ قال" إن هذا الهجوم العنيف على الفلسفة والمتعاطين لها، وعلى بعض جهالات المنطق من قبل أبي الوليد الباجي، ضمن كتاب أصولي هو إحكام الفصول في أحكام الأصول، هو الذي يفسر لنا إخلاءه لكتبه الأصولية من المباحث الكلامية والمنطقية" (بلاجي، 2010، صفحة 264)

وقد سلك ابن رشدٍ الحفيد سبيله في الدعوة إلى تجريد علم الأصول من مسائل المنطق والكلام، إذ قد أنكر في مقدمة مختصره على المستصفى الموسوم بـ(الضّروريّ في أصول الفقه) صنيع الغزاليّ في التقديم لمباحث العلم بمقدمة منطقيّة فقال" وأبو حامدٍ قدّم قبل ذلك مقدمةً منطقيةً زعم أنّه أدّاه إلى القول في ذلك نظر المتكلّمين في هذه الصّنعة في أمورٍ ما منطقيّة، كنظرهم في حدّ العلم وغير ذلك. ونحن فلنترك كلّ شيءٍ إلى موضعه، فإنّ من رام أن يتعلم أشياء أكثر من واحدٍ في وقت واحدٍ لم يمكنه أن يتعلّم ولا

واحداً منها" (رشد، 1994، الصفحات 37-38)، وصرح بالإنكار على بحث المسائل الكلاميّة في علم الأصول في مواطن عدةٍ من كتابه، منها قوله عقيب مسألة التّحسين والتّقبيح وما أثير فيها "والقول في هذه المسألة ليس من هذا العلم الذي نحن بسبيله" (رشد، 1994، صفحة 43)، وقال جواباً على من سأل كيف يكون الله آمراً في الأزل لعباده ومن شرط الأمر أن يكون المأمور موجوداً "فالجواب عنه ليس مما يمكن في هذا الموضع، ولا هو خاصّ بهذا النّظر، والقول فيه مبنيّ على قواعد تحتاج إلى تمهيدٍ طويلٍ، و فحصٍ كثيرٍ، وكما قلنا أنّه ليس ينبغي أن تفحص عن كل شيء، ولاعن أشياء كثيرةٍ في موضعٍ واحدٍ، بل ينبغي أن يفرد بالقول كل واحدٍ منها في الموضع اللّائق به، والذي عمل على هذا حب التّكثير بما ليس يفيد شيئاً" (رشد، 1994، صفحة 52)

أمّا أبو بكر ابن العربي فلم يكن متحمساً لمزج علم الأصول بعلم المنطق، يشهد لذلك عدم تقديمه كتابه المحصول بمقدّمةٍ منطقيّةٍ على غرار صنيع شيخه الغزاليّ في كتابه المستصفى، أما علم الكلام فالذي ظهر من النّظر في كتاب المحصول أنه بحث فيه جملةً من المسائل الكلاميّة على غرار مسألة التّكليف بما لا يطاق، ومسألة القول في كلام الله، والبحث في صيغة الأمر، وتصويب المجتهدين...وغيرها من المسائل. (العربي، 2017، صفحة 174،241،243).

وأختم بموقف ابن جزيٍّ الذي يظهر لمتصفح تقريبه مدى حماسته للمزج بين المسائل المنطقيّة والمباحث الأصوليّة، ويكفي دليلاً على ذلك المقدّمة المنطقيّة التي صدّر بها كتابه، والتي جعلها خلاصةً لما صدّر به الغزاليّ مستصفاه من مسائل منطقيّة، وما قدّم به ابن الحاجب لمنتهاه من ذلك أيضاً؛ ونفس القول يعاد بخصوص المزج بين علم الكلام وعلم الأصول، فالمتصفح في كتاب التّقريب يقف على جملةٍ من المسائل الكلاميّة المبحوثة فيه، ومنها مسألة مخاطبة الكفار بفروع الشّريعة ،ومسألة التّحسين والتّقبيح العقليّين، ومسألة العصمة...وغيرها من المسائل. (جزي، 2013، صفحة 130،133،180).

3إسهامات الشّاطبيّ في تطوير الفكر الأصوليّ بالأندلس.

إن للشاطبيّ الأيادي البيضاء في خدمة علم الأصول والرقيّ به إلى ما يؤهّله لخدمة الغاية التي وجد من أجلها، وهي صون أصول الشّريعة، ووضع القوانين والضّوابط التي تضمن الفهم السّليم لمقتضياتها، وقد تنوّعت الإسهامات والخدمات التي جادت بها العقليّة الشاطبيّة بين إسهاماتٍ منهجيّةٍ وإسهاماتٍ موضوعيّةٍ، وفي الفرعين الآتيين تجليّة لكل منهما:

1.3إسهاماته في تطوير الفكر المنهجيّ.

من الجوانب الفكريّة التي خدمها الشاطبيّ ووضع الأسس التي تطورها وترقى بها في حاضرة الأندلس خصوصا وفي العالم الإسلاميّ عموماً الجانب المنهجيّ، الذي يعتبر الوعاء التي تصهر فيه المادة البحثيّة، والقالب الذي تفصّل عليه ، فإن استقام استقامت وإن انحرف كانت منحرفةً، وفيما يأتي عرض لأهم هذه الإسهامات:

إسهامه في تطوير فكرة وضع التّصانيف في العلم: إن المعهود عند علماء الأصول في القطر الأندلسيّ أن يضع الواحد منهم كتاباً في الفن مبتكراً يطرق فيه الموضوعات المعروفة في العلم لا يكاد يخرج عنها، أو يعمد إلى أحد الكتب المعروفة في العلم فيشرحها أو يختصرها، غير أن الشّاطبيّ وفّق لبعث فكرةٍ جديدةٍ قصد من خلالاها بحث جملةٍ من مسائل علم الأصول قصد التّعريف بأسرار التّكليف، ولأجل هذا سمّى كتابه أول الأمر بعنوان (التّعريف بأسرار التّكليف)، وقد صرح بذلك فقال" ولأجل ما أودع فيه من الأسرار التّكليفية المتعلقة بهذه الشّريعة الحنيفية، سميته بعنوان (التّعريف بأسرار التّكليف)" (الشاطبي، 1997، صفحة 10/1) ، ولا شك

أن صنيع الشاطبيّ هذا فيه إسهام عظيم في تطوير العلم في القطر وغيره، وذلك من خلال النّظر إلى مباحث العلم من زاويةٍ جديدةٍ، يجمع النّاظر من خلالها بين الظّواهر ومقاصدها.

إسهامه في تطوير تقسيم وترتيب موضوعات العلم: لقد قسّم الشاطبيّ كتابه إلى خمسة أقسام: الأول في المقدّمات العلميّة المحتاج إليها في تمهيد المقصود؛ والثّاني: في الأحكام وما يتعلّق بها من حيث تصوّرها والحكم بها أو عليها، كانت من خطاب الوضع أو من خطاب التّكليف؛ والثّالث: في المقاصد الشرعيّة في الشريعة وما يتعلّق بها من الأحكام ؛ والرّابع: في حصر الأدلّة الشّرعية وبيان ما ينضاف إلى ذلك فيها على الجملة وعلى التّفصيل، وذكر مآخذها، وعلى أيّ وجهٍ يحكم بها على أفعال المكلّفين؛ والخامس: في أحكام الاجتهاد والتّقليد، والمتّصفين بكل واحدٍ منهما، وما يتعلّق بذلك من التّعارض والتّرجيح والسؤال والجواب.

وهذا التّصميم للنّسيج الهيكليّ لبنية الكتاب يعتبر مبتكراً في عدّة جوانب منه، منها المقدمات التي ضمّنها ثلاثة عشر مقدّمة، والمعهود في قطر الأندلسيّ بل وفي العالم الإسلاميّ بأجمعه أن يقدم المصنّف لكتابه بمقدمةٍ واحدةٍ يضمّنها دوافع تصنيفه، وتسمية كتابه ومنهجه فيه؛ ومنها القسم الثّالث الذي خصّه لبيان مقاصد الشّريعة، وهذا القسم لم يكن مدرجاً في جميع المصنّفات الأصوليّة الأندلسيّة بل والكتب الأصوليّة عامةً؛ ومنها إغفاله للقسم الخاصّ بالدّلالات وتضمينه باب الأدلّة شيئاً من مباحثه ؛ كل هذه الإبداعات أسهم الشاطبيّ من خلالها بإعطاء صورةٍ مبتكرةٍ لترتيب مباحث العلم، وأساسات مباحثه، ليسهم بذلك في تطور عجلة الفكر الأصوليّ بالقطر الأندلسيّ وغيره من أقطار العالم الإسلاميّ.

إسهامه في التطوير الاستدلال: إنّ من أعظم الجوانب المنهجيّة التي أسهم الشاطبيّ في تطويرها بل وتجديدها جانب الاستدلال وما يتعلّق به ، وذلك بإعادته هيبة الدّليل النقليّ بكثرة إعماله له، إذ قد ربت عدد الآيات التي ضمّنها كتابه الألف آية، ومن الأحاديث مثلها، وتوضيحه أن الصّدارة بين الأدلّة إنّما تكون له، و أن الدّليل العقليّ من رعيّته يساق في ركبه ويأتمر بأمره، وفي هذا يقول" الأدلة العقليّة إذا استعملت في هذا العلم، فإنّما تستعمل مركبةً على الأدلة السمعيّة، أو معينةً في طريقها، أو محققةً لمناطها، أو ما أشبه ذلك، لا مستقلةً بالدّلالة، لأن النّظر فيها نظر في أمرٍ شرعيّ، والعقل ليس بشارع " (الشاطبي، 1997، صفحة 27/1)، وقال أيضًا" إذا تعاضد النّقل والعقل على المسائل الشّرعية، فعلى شرط أن يتقدم النّقل فيكون متبوعاً، ويتأخّر العقل فيكون تابعاً، فلا يسّرح العقل في مجال النّظر إلا بقدر ما يسرّحه النّقل" (الشاطبي، 1997، صفحة 125/1) ، وبعثه لدليل الاستقراء واستناده لمقتضياته معوضاً قطعيّة الدليل العقليّ بقطعيّته، وقد قال" وإنمّا الأدلة المعتبرة هنا المستقرأة من جملة أدلّةٍ ظنّيةٍ تضافرت على معنى واحدٍ حتّى أفادت فيه القطع، فإنّ للاجتماع من القوّة ما ليس للافتراق، ولأجله أفاد التّواتر القطع، وهذا نوع منه، فإذا حصل من استقراء أدلة المسألة مجموع يفيد العلم". (الشاطبي، 1997، صفحة 28/1)

ولم يكتف الشّاطبيّ بهذه الفضائل وإن كانت عظيمةً بل زاد على ذلك وضع الضّوابط التي تكفل الفهم الصّحيح لأدلة الشرع وتأمّن من لَيّ أعناقها عن مقصود الشارع، ومنها دعوته لمراعاة ما فهمه الأوّلون فقال " يجب على كل ناظر في الدّليل الشرعيّ مراعاة ما فهم منه الأوّلون، وما كانوا عليه في العمل به، فهو أحرى بالصّواب، وأقوم في العلم والعمل" (الشاطبي، 1997، صفحة 290/3)، ودعوته إلى أخذ أدلّة الشّرع مأخذ الافتقار لا مأخذ الاستظهار فقال" فاعلم أنّ أخذ الأدلّة على الأحكام يقع في الوجود على وجهين:

أحدهما أن يؤخذ الدّليل مأخذ الافتقار واقتباس ما تضمّنه من الحكم ليعرض عليه النّازلة المفروضة لتقع في الوجود على وفاق ما أعطى الدّليل من الحكم ؛ والثّاني: أن يؤخذ مأخذ الاستظهار على صحّة غرضه في النّازلة العارضة، أن يظهر في بادئ الرّأي موافقة

ذلك الغرض للدّليل من غير تحرٍ لقصد الشّارع، بل المقصود منه تنزيل الدّليل على وفق غرضه، وهذا الوجه هو شأن اقتباس الزّائغين الأحكام من الأدلّة." (الشاطبي، 1997، صفحة 290/3) وغيرها من القواعد .

إسهامه في تطوير مناهج التّأليف : لقد تقدم أن المناهج السّائدة في التّأليف الأصوليّ بالقطر الأندلسيّ يمكن حصرها في منهج الفقهاء ومنهج الجمع، إضافةً إلى منهج المتكلّمين الذي لا يبعد أن يكون التزمه شرّاح البرهان والمستصفى، وقد استطاع الشّاطبي خلق منهجٍ جديدٍ مبتكرٍ أسهم به في تطوير الفكر الأصوليّ الأندلسيّ خصوصاً، والفكر الأصوليّ عموماً، ألا وهو المنهج المقاصديّ الذي بين فيه الشّريعة في حليّ مقصدها، ووضّح المصالح ومراتبها، والمفاسد ودركاتها، واستعان على ذلك بالمنهج الاستقرائيّ الكليّ، وفي هذا السّياق يقول محمد المنتار" فقد وفّق الشاطبيّ -رحمه الله- على مستوى التأليف الأصولي إلى تجاوز المواقف التي سادت في الكتابات الأصوليّة السابقة عليه...وفقه الله سبحانه وتعالى إلى طريقة فريدةٍ في التّأليف لم يسبق إليها، فعدّ بذلك شيخها مؤسّسها، ويمكن الاصطلاح عليها بـ(مدرسة المقاصد الشّرعية في أصول الفقه)، يقوم منهجها على العناية بأسرار التّشريع ومقاصده، وتأكيد مراعاته للمصالح، وذلك في أسلوبٍ استقرائيٍ مغايرٍ لما عرف عليه من قبل في دراسات علماء الأصول...". (المنتار، 2018، صفحة 7)

إسهامه في تطوير منهج البحث في أصول الإمام: إن المعهود عند علماء الأندلس في بحث أصول الإمام أن يورد الواحد منهم أقوال أهل المذهب ممّن سبقوه في بيان الأصل ثم يبيّن ما يرجّح نسبته للإمام من أقاويلهم، غير أنّ الشّاطبي أسس لمنهج جديدٍ للنظر في أصول الإمام هو أشبه بما يعرف اليوم بالاجتهاد الجماعيّ، وذلك في بحثه لأصل مراعاة الخلاف الذي كاتب فيه الفشتاليّ(ت:777هـ)، والقبّاب(ت:778هـ)، وابن عرفة (ت:803هـ)، مبينًا وجهة نظره منه، والانتقادات التي وجّهت لهذا الأصل، وقد بيّن وجهاً منها في الاعتصام فقال "ولقد كتبت في مسألة مراعاة الخلاف إلى بلاد المغرب وإلى بلاد أفريقيّة لإشكال عرض فيها من وجهين: أحدهما ممّا يخصّ هذا الموضع على فرض صحّتها، وهو: ما أصلها من الشّريعة؟ وعلام تبنى من قواعد أصول الفقه؟ فإنّ الذي يظهر الآن أنّ الدّليل هو المتّبع فحيثما صار صير إليه، ومتى رجح للمجتهد أحد الدّليلين على الآخر. ولو بأدنى وجوه التّرجيح . وجب التّعويل عليه وإلغاء ما سواه على ما هو مقرّر في الأصول، فإذا رجوعه . أعني المجتهد . إلى قول الغير إعمال لدليله المرجوح عنده، وإهمال للدّليل الرّاجح عنده الواجب عليه اتّباعه، وذلك على خلاف القواعد". (الشاطبي، 1992، الصفحات 646/2-647)

وقد أجابه هؤلاء الأئمّة أجوبةً متفاوتةً قال فيها" فأجابني بعضهم بأجوبة منها الأقرب والأبعد، إلاّ أنّي راجعت بعضهم بالبحث، وهو أخي ومفيدي أبو العباس بن القبّاب رحمة الله عليه، فكتب إلي بما نصّه:..." (الشاطبي، 1992، صفحة 647/2) ، وهذه المراسلات والمراجعات طوّر فيها الشاطبيّ منهج النّظر في أصول إمام المذهب بحيث حوّلها من النّظرة الفردية التي تغيب عنها جوانب في البحث ولا شكّ، إلى النّظرة الجماعية التي تعتبر نتائجها أكثر مصداقيّة .

2.3إسهاماته في تطوير الفكر الموضوعيّ.

إن للشاطبيّ إسهامات جليلة في تطوير الفكر الموضوعيّ بحاضرة الأندلس، بل وفي العالم الإسلاميّ بأجمعه، وذلك بمجمع المسائل التي انتقدها مما جرت عادة أهل الفنّ ببحثها، أو بالمسائل التي فتقها ولم يكن لعلماء الأصول بها سابق عهد، وفي النّقاط الآتية إعطاء لنماذج منها:

دعوته لتخليص العلم مما علق به وليس منه: إن من أعظم الإسهامات الموضوعيّة التي خدم بها الشّاطبيّ علم الأصول وأسهم من خلالها بتطويره في القطر الأندلسيّ وغيره من الأقطار، مناداته بتخليص العلم مما ألحق به وليس منه، سواء ما تعلّق بعلم الكلام أو علم المنطق أو غيرها، وصدعه بعبارته التي فتح الله بها آذاناً صمّاً، وأعيناً عمياً، وقلوباً غلفاً، فقال "كل مسألةٍ مرسومةٍ في أصول الفقه لا ينبني عليها فروع فقهيّة، أو آداب شرعيّة، أو لا تكون عوناً في ذلك، فوضعها في أصول الفقه عارية. " (الشاطبي، 1997، صفحة 37/1) ، وهي صريحة في منطوقها عميقة في دلالتها تحصل بها الكفاية في التّنبيه، ومع ذلك لم يكتف رحمه الله بما أجمله فيها مما قصده، وإنما جعله بوابة ينفذ من خلالها إلى تفصيل المطلوب وتعداد ما يجب من العلم حذفه، فقال عقب عبارته السّابقة " وعلى هذا يخرج عن أصول الفقه كثير من المسائل التي تكلّم عليها المتأخّرون وأدخلوها فيها، كمسألة ابتداء الوضع، ومسألة الإباحة هل هي تكليف أم لا، ومسألة أمر المعدوم، ومسألة هل كان النبي -صلى الله عليه وسلم- متعبداً بشرع أم لا، ومسألة لا تكليف إلا بفعل..." (الشاطبي، 1997، صفحة 38/1).

نقده لعلم المنطق وما تعلق به من تصوّر وتصديق: إن من أهم جهود الشّاطبي الفكريّة الموضوعيّة التي أسهم من خلالها بتخليص علم الأصول مما رأى أنه كان سباباً في إضعاف فاعليّته وانحرافه عن المقصود منه، نقده لعلم المنطق بما احتواه من مباحث التّصور والتّصديق، وقد انتقد التّصور وبين أنه طريق لا يليق بالجمهور فقال" وذلك أن ما يتوقف عليه معرفة المطلوب قد يكون له طريق تقريبيّ يليق بالجمهور، وقد يكون له طريق لا يليق بالجمهور، وإن فرض تحقيقا فأما الأول فهو المطلوب، المنبّه عليه... وأما الثّاني -وهو ما لا يليق بالجمهور- فعدم مناسبته للجمهور أخرجه عن اعتبار الشرع له، لأنّ مسالكه صعبة المرام، ﴿ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج: 78)، كما إذا طلب معنى الملك، فأحيل به على معنى أغمض منه، وهو: ماهيّة مجرّدة عن المادّة أصلاً... وما أشبه ذلك من الأمور التي لا تعرفها العرب، ولا يوصل إليها إلا بعد قطع أزمنة في طلب تلك المعاني، ومعلوم أنّ الشّارع لم يقصد إلى هذا ولا كلّف به...." (الشاطبي، 1997، صفحة 68/1) ، وانتقد التّصديق وجعله أيضاً من السّبل التي لا تليق بالجمهور فقال Σ وأما في التّصديق، فالذي يليق منه بالجمهور ما كانت مقدّمات الدّليل فيه ضروريّةً، أو قريبةً من الضّروريّة... وعلى هذا النّحو مرّ السّلف الصّالح في بثّ الشّريعة للمؤالف والمخالف... وأمّا إذا كان الطّريق مرتباً على قياساتٍ مركّبةٍ أو غير مركّبةٍ، إلاّ أنّ في إيصالها إلى المطلوب بعض التّوقف للعقل، فليس هذا الطّريق بشرعيٍّ، ولا تجده في القرآن، ولا في السُّنة، ولا في كلام السّلف الصالح، فإنّ ذلك متلفة للعقل ومحارة له قبل بلوغ المقصود...P (الشاطبي، 1997، الصفحات 71/1-72).

تمكينه للبحث المقاصديّ في الوسط الأصوليّ: يعتبر التّمكين للنظر المقاصديّ في أوساط البحث الأصوليّ قطب رحى الأبحاث التي جادت بها قريحة الشّاطبيّ الفيّاضة، وعمود قبّته، وشمس سمائه، ومعلوم الروح التي بثّها هذا البحث في جسد الأصول، ومدى إسهامه في الرقيّ به وتطوره.

4. خاتمة:

نتائج البحث:

بعد هذا التّطواف في ربوع الفكر الأصوليّ الأندلسيّ ، وما أسهم به الشّاطبيّ في تطويره والنّهوض به ، نقف على جملةٍ من النّتائج منها:

1/مرور الفكر الأصوليّ الأندلسيّ بمرحلتين مرحلة ضعفٍ وقلّةٍ، ومرحلة توهّجٍ وقوّةٍ، وأن الأخيرة تنوعت فيها المداونات الأصوليّة بين شرحٍ، واختصارٍ، وكتابٍ مبتكرٍ.

2/ تميز المصنفات الأصوليّة الأندلسيّة بجملةٍ من الخصاص المنهجيّة المتنوّعة ، منها المتفق عليها كجودة الصّياغة وحسن الحدود والتّعاريف، ومنها المختلف فيها كترتيب مسائل الكتاب والاستدلال على مسائله.

3/ظهور جملةٍ من المواقف والاختيارات الأصوليّة لأئمة الأصول الأندلسيّين والتي حدّدت ملامح الفكر الموضوعيّ بهذا القطر.

4/تنوّع إسهامات الشّاطبيّ بين الإسهام المنهجيّ والإسهام الموضوعيّ، فكانت له بذلك الفضل في النّهوض بجسد العلم وروحه.

توصيات:

من خلال كتابة أجزاء هذا البحث، ظهرت لي مجموعة من الثُّغور البحثيّة الخاصّة بهذا الموضوع، فأحببت أن أجعلها كتوصيّاتٍ لعل مجيباً يسمع فيلبّي ويرابط عندها، وقد لخّصتها فيما يأتي:

1/الدّعوة إلى خدمة التّراث الأصوليّ لعلماء الأندلس الذي لايزال بعضه دفيناً في رفوف مكتبات المخطوطات.

2/صرف نظر الباحثين في الدّراسات التخصّصيّة ، إلى ضرورة وضع دراسة أكاديمية معمّقة متكاملة حول المراحل التي مرّ بها الفكر الأصوليّ عند علماء الأندلس في مختلف الأعصار.

3/الدّعوة إلى إفراد جهود الشاطبيّ في تجديد الفكر الأصوليّ عموماً، والفكر الأصوليّ المالكيّ خصوصاً، بدراسة مستقلّة.

5. قائمة المراجع:

1. ابن العربي، أبو بكر، نكت المحصول، لبنان، دار ابن حزم،(1437هـ/2017م).
2. ابن جز، تقريب الوصول، الجزائر، دار الموقع،(2013م) .
3. ابن رشد، أبو الوليد، الضروري في أصول الفقه، لبنان، دار الغرب الإسلامي(1994م).
4. ابن عبد البر، أبو عمر، جامع بيان العلم وفضله، المملكة السعودية، دار ابن الجوزي،(1994م).
5. ألحيان، الحسن، المصادر الأصولية عند المالكية، دبي، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث،2004م).
6. الباجي، أبو الوليد، إحكام الفصول في أحكام الأصول، ليبيا، جامعة المرقب،(2005م).
7. الباجي، أبو الوليد، النصيحة الولدية، الرياض، دار الوطن،(1996م) .
8. بلاجي ، عبد السلام، تطور علم أصول الفقه وتجدده وتأثره بالمباحث الكلامية، لبنان، دار ابن حزم،(2010م) .

9. الشاطبي، أبو إسحاق، الاعتصام، المملكة السعودية، دار ابن عفان،(1992م).

10. الشاطبي، أبو إسحاق، الموافقات، المملكة السعودية، دار ابن عفان، (1997م).

11. الشهري، ضيف الدين، أصول الفقه في القرن الثامن الهجري، كلية الشريعة، جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة السعودية،(2005م).

12. التركي، عبد المجيد، مقدمة تحقيقه لإحكام الفصول للباجي، دار الغرب الإسلامي(1995م).

13. العلمي، محمد، الدليلي التاريخي، المغرب، مركز البحوث والدراسات في الفقه المالكي الرابطة المحمدية للعلماء(1433هـ/2012م).

14. الشنقيطي، محمد المختار، مقدمتة تحقيقه لتقريب الوصول لابن جزي،(2002م).

15. المنتار، محمد، 2018/21/23 قراءة معرفية في منهج التصنيف الأصولي عند المالكية، www.alihyaa.ma/Article.

16. حاج عيسى، محمد، منهجية البحث في أصول الفقه، قسم الشريعة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، الجزائر، (2010م).

17. حماد، نزيه، مقدمة تحقيقه لحدود الباجي، مؤسسة الزغبي،(1973م).